المشهد

العدد 307 السنة العاشرة- الاثنين من 10-16 يناير 2022 - من 7-13 جمادى الآخرة 1443هـ

قالت العرب

أنا الظما إن شكا العشاق من ظمأ / شكوت وجدى إلى وجدى فيروينى / جاء الطبيب وقال : «أنا العليل .. أنا» / يافرحة العذال فمن أكون أنا؟ / تخذت من وحدتى إلفا أحاوره / من لوعة القلب ترياقا يداوينى.

تفاؤل حذر حول مستقبل العملية السياسية

الاستراتيجية القومية لحقوق الإنسان وإلغاء حالة الطوارىء خطوات يمكن البناء عليها

وسط تقدم ملموس فى مجالات رفع كفاءة البنية التحتية للدولة المصرية، بفضل المشاريع العملاقة التى شرعت الدولة فى تنفيذها على مدار الـ٥ سنوات الماضية، لايزال قطاع عريض من المواطنين يتطلع إلى المزيد من الإصلاحات السياسية، التى ربما بدأت بقرار من الرئيس السيسى برفع حالة الطوارئ فى ٢٥ أكتوبر الماضى من العام ٢٠٢١، فضلًا عن المراجعة الدورية لملف المعتقلين، والوضع الحقوقى فى مصر الذى تمثل فى إصدار وزارة الخارجية استراتيجية حقوق الإنسان، فى ١١ سبتمبر ٢٠٢١، أى قبل شهر تقريبًا من إلغاء الرئيس السيسى حالة الطوارئ.

وخلال وقت سابق، أطلق الرئيس رؤية مصر ٢٠٣٠، وهى استراتيجية حكومية تسعى للنهوض بالبلاد إلى مصاف أفضل ٣٠ دولة فى العالم بمجالات شتى، بحلول عام ٢٠٣٠، وتستهدف الاستراتيجية التى أعدتها الحكومة المصرية أن تكون البلاد من ضمن أفضل ٣٠ دولة، وذلك فى حجم الاقتصاد، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتنافسية، وسعادة المواطنين.

وتتضمن الاستراتيجية ١٢ محورا هي: التنمية الاقتصادية، والطاقة، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والبيئة، والتنمية العمرانية، والثقافة، والصحة، والعدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والسياسة الداخلية، والسياسة الخارجية والأمن القومي.

خبير في مركز الأهرام: نقطع خطوات ملموسة في مجال خلق بيئة سياسية جيدة.. والبرلماني ضياء الدين داود: المشكلة في غياب المناخ العام للسياسة

بدايات مبشرة

الباحث فى مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، أحمد السيد أحمد، يقول لـ"المشهد": "مصر تقطع خطوات ملموسة فى مجال خلق بيئة سياسية جيدة تسمح للجميع بالمشاركة، فهناك استراتيجية قومية لحقوق الإنسان، وهناك إلغاء لحالة الطوارئ، وقانون ضابط لإصدار تراخيص الأحزاب والصحف والمواقع الإخبارية. وكل هذه بدايات مبشرة لرغبة القيادة السياسية الانتقال إلى مرحلة من النمو والتطور السياسى وفق ضوابط دستورية وقانونية، تسمح بالتعددية والتداول السلمى للسلطة".

أشار الباحث فى مركز الأهرام: "فى مصر هناك نحو ١٠٠ حزب لها تراخيص من لجنة شؤون الأحزاب، السؤال الملح حاليًا لماذا لا تبادر تلك الأحزاب وتبدأ فى خوض غمار العمل العام. للأسف الجميع بات يردد كلمات من قبيل، هناك تضييق، هناك رفض لأى رأى آخر، لكنه لم يبادر بفعل أى شيء. العمل العام من المؤكد شاق وله فاتورة لابد من سدادها، لكن عليك أولًا بالمبادرة، فالحريات مكتسبة وليست هدية".

وعن مدى احتياج مصر، لمزيد من التشريعات أو المواد الدستورية، لضبط السياق العام، ومجالات العمل العام، قال الدكتور أحمد سيد أحمد: "هناك العديد من التشريعات، التى تم إصدارها وتمنح مساحة للعمل العام، أما إضافة مواد دستورية جديدة، ظنى أنه ليس وقته، فلنعط مساحة أولًا لتفعيل مواد الدستور الحالي، وإذا ما أثبتت التجارب أن لدينا حاجة لإضافة مواد جديدة فالدستور نفسه نظم آلية فعل ذلك".

رؤية جيدة

خلال سبتمبر الماضي، قال وزير الخارجية سامح شكرى إن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان حرصت مطلع ٢٠٢٠ على إعداد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، مؤكدا أنه تم وضعها وفق منهج علمى بالتنسيق مع ٣٠ جهة ووزارة.

وأكد الوزير شكرى أن الإطار الزمنى للاستراتيجية يمتد ٥ سنوات، كما قال السفير أحمد إيهاب جمال الدين، المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة فى جنيف، إن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تضمن الحق فى المشاركة فى الحياة السياسية وتكوين الأحزاب. كما توفر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الحق فى تكوين الجمعيات الأهلية والنقابات العملية، حيث تستهدف زيادة قدرات هذه النقابات وإجراء اتفاقيات العمل وتعزيز مشاركتها فى صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة فى إعداد مشاريع القوانين، كما تضمن الاستراتيجية وجود كيانات إعلامية وصحفية تعمل باستقلالية وحيادية، وتضمن مواصلة جهود المؤسسات الدينية فى تجديد الخطاب الديني، واحترام حرية المعتقدات الدينية.

نحتاج المزيد

من جانبه، قال النائب البرلماني، ضياء الدين داود، هناك مؤشرات إيجابية لو تم البناء عليها وإضافة المزيد عليها ربما تختلف الأمور إلى درجة كبيرة، وعن القرار الرئاسى برفع حالة الطوارئ فى عموم البلاد، يضيف: "أمر جيد للغاية، ونأمل أن يستكمل بقرارات أخرى"، وتابع فى تصريحات لـ"المشهد": "مصر لديها قيادة سياسية واعية، وظني أنها ستتبع ذلك القرار بقرارات أخرى، تخلق مناخًا مناسبًا للعمل العام، تتماشى مع ما تريد أن تذهب إليه الدولة، من التأسيس لمرحلة جديدة أو دولة جديدة".

وحول تأثير الخطوات التى يتم اتخاذها فى الوقت الحالى على العملية السياسية فى مصر، يقول النائب البرلماني: "الإجراءات والقرارات التى يتم اتخاذها حاليًا مثل رفع الطوارئ أو استراتيجية حقوق الإنسان، لا خلاف عليها، لكن هذه القرارات ليس لها علاقة بالجمود السياسى الذى نشهده حاليًا؛ فلم يتم رصد أى منع للعمل السياسي، أو الحزبي، بدعوى فرض قانون الطوارئ والإرهاب. إن الجمود السياسى هو نتاج غياب المناخ الصحى للعمل العام، وليس نتاج فرض الإجراءات الاستثنائية المتبعة فى حالات الطوارئ".

يستطرد داود قائلا: "الشعب منذ نحو ١٠٠ سنة، وهو يطالب بالحرية، والديموقراطية، والتعددية السياسية والحزبية الحقيقية، ويرى أن خلق مناخ سياسى هو الضامن الأساسى لحماية الدولة من أى أفكار هدامة أو شيطانية خبيثة". مؤكدًا أن الاحتقان السياسى ليس من مسبباته فرض حالة الطوارئ، فعدم المشاركة فى العمل السياسى أو الانخراط فى الاحزاب، نتاج غياب مناخ سياسى عام يشجع المواطن على فعل ذلك"

باهر عبد العظيم

رؤية ينقصها التفاؤل للمجتمع المصري 2030 فى أعين الخبراء:

عشوائيات جديدة.. مزيد من الفقراء.. وأسوار تحيط بالأثرياء

أسوار المدن الجديدة لا تحمى إلا ساكنيها ومشاكل خارج السور تتفاقم

تغيرت كثير من الملامح فى المجتمع المصري، ينظر له أبناء السبعينات والثمانينات من خلال علامة تعجب، أغلبهم يردد ليست هذه مصر، و٢٠٣٠ ليست ببعيدة، فكيف سيكون المجتمع المصرى فى هذه الحقبة، هل سينفض عنه الفقر والجهل والمرض والتدنى الأخلاقي، أم أن كرة الثلج ستجرف المزيد أمامها؟

العدالة الاجتماعية

تقول الدكتورة ثريا عبد الجواد أستاذ الاجتماع القانونى بكلية الآداب جامعة المنوفية أن القضاء على الفقر شيء من الخيال فى أى مجتمع، حتى لا نجلد أنفسنا، فالظاهرة موجودة فى كل المجتمعات الدولية وإن كانت بنسب مختلفة، والقضاء عليها دائما محفوف بالمخاطر، ولكن حتى نكون أكثر واقعية فكل ما يمكن أن يحدث هو التخفيف من حدة الفقر وتأثيره على المجتمع، ويتم ذلك بمراعاة الطبقات الفقيرة والمحرومة، ويراعى تطبيق العدالة الاجتماعية.

وأضافت: ما يتم فى مصر من سياسات منذ عهد الرئيس السادات، ويتم ترديده فى كل حقبة هو التذرع بالعوامل الدولية التى تدفع إلى المزيد من عدم المساواة، فى حين أنه على المستوى الداخلى يمكن انتهاج مسارات مختلفة تحقق توازنا مجتمعيا أفضل، والمحصلة أن أعداد الفقراء تتزايد وعدم المساواة فى ارتفاع، فمواجهة الفقر تتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية تنهض بالطبقة الفقيرة والمجتمع ككل، وذلك من خلال بنية اقتصادية قوية تدفع المجتمع، هذه المواجهة تؤدى إلى استخدام آليات جذرية، ولا تتأتى بمشروعات تحسن من حال بعض الفئات، فالفروق تؤدى إلى مزيد من الإفقار، والمواجهة تتطلب فرصا تعليمية جيدة للفقراء، وفرص عمل أفضل، وتتطلب مشروعا قوميا اقتصاديا كبيرا يؤدى إلى قفزة إنتاجية قوية وزيادة فى النمو، وإقرار العدالة الاجتماعية، وتحقيق مكانة اقتصادية دولية ومركزا انتاجيا قويا مستحقا لمكانة مصر.

وأشارت د. ثريا إلى أن السياسات المتبعة الآن تؤدى إلى مزيد من الإفقار، خاصة أننا نلاحظ اتجاه الدولة إلى خفض الدعم المستحق للطبقة الفقيرة والاتجاه إلى رفعه تماما، ورفع رسوم الخدمات من كهرباء وغاز ومواصلات، كل ذلك بمثل فاتورة تثقل كاهل الفقير، ولا يلتفت إليها الأثرياء، فالأفق لا يحمل إلا مزيدا من أعداد الفقراء، والبطالة، ولن يغرينا ما تردده وسائل الإعلام المحلية أو بعض التقارير التسويقية، وأن كان هناك بارقة أمل لا نستطيع اغفالها، وأن هناك معالجات لأوضاع فئات ذوى القدرات الخاصة والغالبية منهم تنتمى إلى الطبقة الفقيرة.

د. ثريا عبدالجواد: القضاء على الفقر «خيال X خيال» والحل مشروع قومي اقتصادي كبير

أوهام الانخفاض

ويرى النائب البرلمانى الدكتور سمير غطاس أنه وفقا للبيانات الرسمية فإن نسبة الفقر زادت، ومجلس الوزراء برر هذه الزيادة بأنه نتاج المرحلة الانتقالية، ولكنه لم يوضح متى سيتراجع المنحنى، ويقول: فى الخمس سنوات الماضية زادت نسبة الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق، وإذا سلمنا – وهو أمر مشكوك فيه – أن الفقر يزيد فى المراحل الانتقالية، فمتى سنصل إلى مرحلة استقرار وتقل نسبة الفقر، هناك شكوك أذا ما كانت نسبة الفقر ستنخفض أم تواصل ارتفاعها خاصة مع تآكل الطبقة الوسطى، وانخفاض مستوى الدخل، لا توجد بيانات رسمية محددة وشفافة، حتى بالنسبة للمستقبل المنظور، والتبريرات التى تسوقها الحكومة غير منطقية وغير علمية، فالمرحلة الانتقالية ليست مدة زمنية مفتوحة، نضيف أيضا الزيادة المضطردة فى الأسعار وتبريرها بالزيادة الدولية، وهو أمر طبيعى فى ظل جائحة كورونا، ولكن فى مصر الزيادة بدأت قبل كورونا خاصة فى الخدمات العامة، مؤكدا أن هناك خلط بين الخدمة والاستهلاك، فالخدمة مدفوعة من الضرائب والمفترض أن الدولة تقدمها بأقل من سعر التكلفة، وفيما يتعلق بالكهرباء فنحن بصدد تصدير الفائض، فعلى الأقل لا نزيد سعرها على المواطنين، وإذا قلنا بارتفاع الأسعار الدولية، فالبنزين على سبيل المثال ينخفض مع انخفاض سعر البترول، ونحن ليست لدينا أوهام أن تنخفض ولكن على أقل تقدير يتم تثبيتها.

وأتى غطاس على التعليم من واقع تجربته كعضو برلمانى فى لجنة التعليم مؤكدا أن الدستور نص على أن ميزانية التعليم ٦٪ من الموازنة على أن تزيد تدريجيا،ولكن واقع الأمر أنها انخفضت منذ ٢٠١٣ والآن أقل من ٦٪ ، وهى نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول المشابهة لمصر، وليس الدول الأوربية، وقال: التعليم هو الاستثمار الحقيقى لنهضة أى دولة، وكنت عضوا بلجنة التعليم فى البرلمان وأعلم كم يقتطع من ميزانية التعليم لصالح الموازنة العامة، ومنذ ثلاث سنوات ونحن فى تردى تام للتعليم، وضياع لمستقبل المصريين، فمن غير المعقول أن طالب الصف الرابع الابتدائى يدرس١٣ مادة، إلى الآن ما يحدث فى العملية التعليمية هو "تجريب"، بالإضافة إلى اكتظاظ الفصول، وخلق تعليم مواز حتى المرحلة الجامعية، وأقول إن الربح لا يكوّن فى التعليم والصحة، فهناك ١٦٤ دواء ناقصا فى السوق المصري، إلى جانب زيادة نسبة الفقر، وكل ذلك يتم تحميله على ميزانية المواطن المثقلة بالأعباء أصلا.

وأضاف: الوجبات المدرسية كانت تقدمها ٦ مصانع وحققت أرباحا طائلة نتيجة الفساد، كل المؤشرات تقول أن نسبة الفقر تتزايد، ولم تطل الطبقات الكادحة والفقيرة بل طالت الطبقات المتوسطة التى تعانى من مشاكل كبيرة، وكل مرة يعد النظام بالصبر لسنة؛ ستة أشهر؛ سنتين، والشعب لا يجد أمامه إلا الصبر، ولكن دون نتيجة، وقد يحدث تخلخل فى السلم الأهلى الداخلى يخلق حالة من عدم الاستقرار وانفجارات شعبية بأشكال متعددة، خاصة فى غياب أفق حزبي، ولابد أن يعطى المواطن أملا فى أن وضعه يتحسن قياسا بالأسعار وارتفاع الخدمات العامة من مواصلات، وتعليم ، وصحة، فهناك شكوى عامة من المستشفيات الحكومية وجشع المستشفيات الخاصة، نتيجة غياب الحوار المجتمعي، فالبرلمان لا يقوم بواجبه من محاسبة الحكومة ومساءلة الوزراء، بل أن بعض الوزراء يتآفف من طلبات الإحاطة، كل هذه مؤشرات لا تبشر بتحسن فى الأوضاع الاجتماعية للمواطن.

وأضاف: نأمل أن هذا الملف وما يتم طرحه من مناقشات من مختصين يتم أخذه بعين الاعتبار لصالح الدولة والمواطنين، وحفاظا على سلامة المجتمع، ولا تكون الرغبة فى تحسين الوضع مجرد استهلاك إعلامي، فى حين الواقع يقول أن الدولة تركت المواطن فريسة لجشع التجار وفسادهم.

سمير غطاس: حزام الفقر يتسع ويهدد السلم المجتمعي الداخلي

ثقافة العشوائيات

جانب مجتمعى آخر طرأ على ملامح مصر، وهو هدم العشوائيات ونقل ساكنيها إلى أحياء جديدة، ويرى د. سمير غطاس أن المجتمعات التى تطورت كان يصحبها تطور ثقافى وسلوكي، ويقول: نعم نقلت الدولة سكان العشوائيات إلى أماكن جديدة، ولكنها نقلت هؤلاء السكان مكانيا فقط، لم يتم تطويرهم ثقافيا ولا سلوكيا، والمحصلة أن هذا المواطن بنفس سلوكياته التى لم تتغير سيحول المكان الذى انتقل إليه إلى عشوائيات جديدة، والمشكلة أن الانقسام المجتمعى والطبقى سيوسع من حزام الفقر، والريف ما زال فقيرا، فهو طارد للمواطنين نتيجة انعدام الخدمات، ولنا أن نتخيل منطقة على أطراف القاهرة فى حى مدينة نصر فقط يسكنها ما يقارب ٣ مليون مواطن نزحوا من الريف إلى العاصمة بحثا عن لقمة عيش، وسيظل الريف طاردا لأبنائه، فى ظل عدم وجود مشروعات حقيقية ترفع من مستوى الدخل وتستوعب الطاقات البشرية، ومن ثم يتم خلق عشوائيات جديدة، وأحزمة من الفقر تحيط بالمدن الجديدة، ويعاد إنتاج العشوائيات، وكذلك آليات التقسيم ما بين جنوب وشمال، مناطق تتوفر فيها الخدمات، ومناطق معدومة؛ ستكون طاردة لأهلها.

أسوار المدينة

أما المدن الجديدة سواء التى تنشؤها الدولة أو بعض رجال الأعمال، فيرى غطاس أنها لفئة معينة، وليست لعموم الشعب، ووصل سعر المتر إلى ٢٥ ألف جنيه فى بعض هذه المدن، ويقول: لماذا تم بناء العاصمة الإدارية بهذا السور العظيم؟ أليست عودة للعصر الفاطمي، فهى مبنية للنخبة، وهذا السور يحيطها حماية لهم، فالعالم يتجه إلى هدم الأسوار وليس بناءها، لا توجد مدينة مغلقة إلا فى العصور الأولى، عندما كانت تبنى المدن وتحيطها أبواب وأسوار تغلق مساءً خوفا من الغزو أو اللصوص، والعاصمة الإدارية وكل المدن الجديدة ما هى إلا استثمار للطبقات الغنية، ولكن هذه المدن لن تخفف من أزمة الإسكان فى مصر ولن تحل مشكلة المواصلات، فمن يسكن هذه المدن لدية سيارة أو أكثر، القاهرة عندما بنيت كانت تستوعب ٤،٥ مليونا الآن يسكنها ١٩ مليونا، ويكفى أن الإهمال بتطوير الأحياء وصل إلى حى مثل مدينة نصر الذى لا يوجد به مستشفى حكومى واحد، والمدارس تصل إلى ٨٠ طالبا فى الفصل، هناك أولويات يجب أن تراعى، ونحن مواطنون ولسنا رعايا تتصدق علينا الدولة، فالخدمات يدفعها المواطن من ضرائبه التى تتزايد بشكل غير مسبوق، وفى الوقت نفسه يتم معايرته بالخدمة! نحن مواطنون من حقنا أن نعرف وعلى البرلمان أن يدين وينتقد، أكثر من ٧٠٪ من موازنة الدولة يذهب لسداد فوائد الدين الذى وصل إلى ١٣٩ مليار دولار وما زال نزيف الديون هو الحل أمام وزير المالية باعتراف صريح له.

آمال رتيب

عاصفة بوح

شخصية العام.. كورونا وأخواتها

وفاء الشيشيني

هى قطعا شخصية العام، تلك الزائرة التى طال مكوثها فى حياتنا، فغيرتها وبدلتها واقتحمتها وجالت فيها تغييرا وتبديلا وأمراضا وتقتيلا.. نعم هى الكورونا اللعينة الدامية، التى خرجت من كهوف مجهولة لنا، معلومة بالتأكيد للذين اختلقوها أو صنعوها أو استغلوا وجودها، حتى لو كانت مجرد حادثة او قضاء وقدرا. لأنه حتى الآن لا أحد من العامة يعرف حقيقتها ولا مغزاها ولا الغرض من إطالة الزيارة الثقيلة.. ضيف رزيل يتحور ويتبدل ويتشكل ويتخفى، ليطيل مكوثه على قلوبنا وحياتنا ويقلبها راسا على عقب!

هل تتذكرون البدايات وما صاحبها من شائعات، ما عشناه واقع غريب لا يصدق، لا نشاهده إلا فى أفلام الخيال العلمي.. فيروس قاتل يجتاح العالم ويغير ملامحه ونوعية حياته، بتأثيره على البشرية يجعل ما بعد الفيروس مختلفا تماما عما قبله، حتى أن الناس بدأوا يؤرخون لحياتهم بما قبل وبعد الوباء.. نعم أختار كلمة الوباء عن تلك التسمية المتهورة الجائحة، لما فيها تغليظ المسمى كأنه لم تعد تكفينا أهواله.

لعل أعظم ما أصابنا منه، أنه جعلنا نصدق أن المستحيل يحدث، وأن الأفكار المجنونة التى سبقنا لها الكتاب والمفكرون قابلة للتحقيق، وما نراه مستبعدا ويشعرنا بالامان تجاه خيال كنا نراه على الشاشة، أصبح حقيقة نتعايش معها وتتحول عقولنا الى فئران تجارب لمن يروجون لأسباب ذلك الفيروس، وأصبحنا نتساءل السؤال الإكليشيه: فى أى جريمة يدرسها طلاب سنة أولى حقوق ومن مدمنى برامج راديو وتليفزون زمان: من المستفيد من الجريمة؟ من الذى نال أعظم المكاسب؟ تعرف بالضبط من الذى اخترع ومن الذى استفاد؟

نتذكر جميعا فى بداية الفيروس أواخر ٢٠١٩ قيل أنه فيروس مصنع، كانت تجرى عليه التجارب وأفلتت منهم، منطقي، حادثة مثل الإيبولا والسارس وحتى الإيدز، ونتذكر اتهام القرد المسكين الذى هرب وانتقل للغابة ومنها للعالم الخارجي، وصنعوا أفلاما حوله، وكيف أن الحكومة الامريكية التى كانت المسؤولة عن تلك التجارب أحرقت القرية المتسرب منها القرد وسوتها بالأرض، هى وعلماءها وأطباءها وكل من عرف شيئا عن الموضوع.. فى عملية مخابراتية نظيفة مئة فى المئة. هكذا أرخت أفلامهم للعملية الدنيئة تطبيقا للمثل الشائع «الهزار اللى أبوه جد»!

فى موضوع كورونا ما هو الهزار اللى ابوه جد؟ قيل فيما قرأناه فى العالم الافتراضى أشياء عجيبة وغريبة خرج علينا أناس يعلنون هويتهم، ويقولون بكل جرأة أن هذا الفيروس مصنع من قوة الشر أو الماسونية العالمية و لمن لا يعرف معنى تلك الكلمة، مجموعة من أصحاب المصالح الاثرياء جدا يشكلون مجلس إدارة سرى وخفى ومكون من الأثرياء وأصحاب السلطة يديرون شؤون العالم فى خفاء ويحددون مصيره.. من يعيش ومن يموت، من يتمتع بثروات البشر ومن يظلون مجرد عمال أو عبيد يحققون للأسياد ما يريدونه.. فمن أراد تحديد عدد سكان الأرض، ما عليه سوى إطلاق فيروس لا يكلف شيئا ويقوم بالواجب. و جاؤوا بالادلة، حديث لفلان أو علان من سنة أو سنوات يؤكدون أنه آن الاوان لتقليل السكان حتى تكفى الموارد وإلا سيهلك الجميع ؟ وهم يختارون من يستحق الحياة ومن وجوده عبء على البشرية

وغرقنا جميعا فى نظرية المؤامرة.. فالعالم الفلانى بتلك المؤامرة اختفى فجأة من على وجه الأرض.. والصحفى العلانى الذى حصل على مستندات تؤكد نظرية المؤامرة المخيفة هو أيضا وجد مقتولا.. وتكررت النماذج، بل وصل الأمر إلى أن اللقاحات التى تقاتلت عليها الدول وارتكبت فى سبيلها الفرصنة للحصول على كمية تكفى شعوبها وسحقا لبقية العالم، قيل عنها أنها تهدف إلى التغيير الجينى فى الإنسان حتى يتحول إلى عبد مطيع يحقق لأسياده الثروة والنفوذ، دون منغصات مثل الاعتراضات والثورات والانتفاضات .. كن عبد مطيعا تعش طويلا دون الفيروس وتبعاته.

لذلك اعترض الكثيرون فى أنحاء المعمورة على تلقى اللقاح وفضلوا مناعة القطيع، أى يتركوا لأنفسهم ومناعتهم فرصة تحديد مصيرهم، لا أن يتلاعب أحد بجيناتهم فيتحولون لحيوانات مطيعة كنساء شيوخ الفتنة والغلو والاسلام السياسي!

و لكن لأن الإنسان حيوان مفكر وله ذاكرة تحتفظ بالتجارب، خصوصا تجارب ميلاد الديكتاتوريات، وجدوا ان الفيروس يحقق لبعض الحكام – الذين تربوا على الديموقراطيات وحق الاختيار وهلم جرا – فرصة لتجربة طعم القمع ولذة الطغيان والسيطرة على شعوبهم الحرة، ليدخلوها إلى بيت الطاعة السياسى بتدريبها على سماع أوامر الأخ الكبير.. إغلاق جزئي، حاضر يا افندم.. إغلاق تام، تمام يا افندم.. إلبس الماسك واختفى، طلباتك أوامر يا افندم.. شركات متوسطة و صغيرة تفلس، فتشتريها الشركات العملاقة برخص التراب، دول تخنقها الديون فتسيطر عليها من ترصدتها لخيراتها سنوات.. تجارة عالمية تكسد، تجارة اليكترونية تزدهر.. ارتفاع أسعار سلع وانخفاض أسعار ممتلكات، يتخطفها مال صياد.. يتغير شكل الكون وتعلمه الكورونا ما لم تعلمه الأيام و الليالى.. من أنتج سلم، بعد توقف نقل البضائع بسبب الوباء.. ومن تقاعس واعتمد على الاخرين فقد طعامه وحريته وكرامته فمات بائسا.. هكذا ببساطة!

أفقدوا الإنسان حريته.. لاتستطيع أن تكون حرا فى زمن الكورونا، تريد ان تفرض رأيك؟ على نفسك ماشى، ترفض اللقاح حتى لا تتحول الى زومبى أى الميت الحي، تمام لكن اجلس فى بيتك حتى تموت سأما أو من الوحدة.. فممنوع أن تشارك فى الحياة إلا وأنت جزء من القطيع، هكذا فهموا الرسالة فغصبوا! ولكن كما يقول المتخذلقون.. مرت الموجة الاولى ولم يتحصلوا على العدد المتفق عليه.. هكذا يدعى المخبولون فأتت الموجة الثانية، مازال العدد أكثر مما يجب.. فتحور الفيروس وتوالد و جاء بمتحور دلتا ثم أوميكرون.. ومازالت الأهداف ناقصة والنتائج أقل مما يجب.. إذن، فهو باق معنا فترة أخرى.. مع أنه يقال «يا بخت من زار وخفف».. لكن الكورونا جاءت لتبقى .. وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء!.